



صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 12/58

للنشر الفوري
26 فبراير 2012

بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، حول الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين في مكسيكو سيتي

أدلت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالبيان التالي عقب ختام الاجتماع الذي عُقد في مكسيكو سيتي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في بلدان مجموعة العشرين:

"أود توجيه الشكر إلى السلطات المكسيكية على استضافتها لنا، وأخص بالذكر فخامة الرئيس فيليببي كالديرون، ومعالي خوسيه أنطونيو ميد وزير المالية، والسيد أوغستن كارستنز محافظ بنك المكسيك المركزي.

"وقد ناقشنا على مدار اليومين الماضيين ما يواجه الاقتصاد العالمي من تحديات، وواصلنا مداولاتنا حول الخطوات والإجراءات القادمة. فقد استطعنا تجنب انحراف التعافي العالمي عن مساره الصحيح في الفترة الراهنة، الأمر الذي كان يشكل خطرا واضحا وملموسا في الشهور القليلة الماضية، وذلك بفضل تدابير السياسة القوية – ولا سيما التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي – وتعزيز الحوكمة في منطقة اليورو، والإصلاحات وتصحيح الأوضاع في بلدان مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان. كذلك تدل المؤشرات عالية التواتر على انتعاش النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر، وخاصة في الولايات المتحدة.

"ولكن الاقتصاد العالمي لم يخرج من منطقة الخطر بعد، ويجب الآن على بلدان مجموعة العشرين أن تعزز قدرتها على الصمود في مواجهة أي صدمات أخرى قد تنشأ عن النظم المالية التي لا تزال هشة، والدين العام والخاص المرتفعين، وزيادة أسعار النفط العالمية. وتشكل البطالة التي لا تزال شديدة الارتفاع في كثير من البلدان مصدرا للقلق على نفس القدر من الأهمية.

"وعلى هذه الخلفية، ناقشنا أيضا مسألة بناء حواجز وقائية عالمية أقوى، بما في ذلك تعزيز موارد الصندوق، بهدف اتقاء تجدد الصدمات واستعادة الثقة العالمية. وكما تعلمون، لقد اقترحنا من قبل زيادة موارد الصندوق المخصصة

للإقراض بمبلغ 500 مليار دولار أمريكي، على تضاف إلى ذلك موارد أخرى على المستوى الأوروبي تكون بمثابة حاجز وقائي مساوٍ في المصدقية والجودة العالية والحجم الملائم. وقد شعرت بالتفاؤل إزاء إعادة تأكيد مجموعة العشرين على أهمية هذه العملية. ولن تُتخذ قرارات محددة في هذا الصدد إلى أن تنتهي بلدان منطقة اليورو من إعادة تقييم تسهيلات الدعم المتوافرة لديها، وهو المقرر أن يتم في شهر مارس القادم. وفي هذه الأثناء، تم إحراز تقدم على المستوى الفني، لا سيما التوصل إلى اتفاق عام على إمكانية زيادة موارد صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات شراء السندات. وقد استخدمنا هذا النموذج من قبل، ونعلم أنه يمكن أن يحقق إنجازات سريعة. ونحن بحاجة أيضا إلى بذل جهود إضافية على الجانب الفني في مجال تخفيف المخاطر. فمن الواضح أن الضمان الأساسي لحماية موارد الصندوق سيظل، كما كان دائما، هو البرامج الاقتصادية السليمة والمراقبة الدقيقة، ولكن مجلسنا التنفيذي سيجري تقييما أيضا لسياسات تخفيف المخاطر الأخرى في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، فإنني أرحب بمساندة مجموعة العشرين لاستكمال الإصلاح المتفق عليه في عام 2010، وأحث البلدان الأعضاء على أن تعجل بالمصادقة على التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق المهم.

"وسيتم استعراض كثير من القضايا المهمة التي نوقشت اليوم في اجتماع الربيع الذي ستعقده اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في واشنطن خلال شهر إبريل القادم، وكذلك في الاجتماع الوزاري التالي لمجموعة العشرين والمزمع عقده في نفس الوقت تقريبا، وفي قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين المقرر عقدها في يونيو القادم. وإلى أن يتم ذلك، فمن الضروري للغاية أن تواصل البلدان بذل الجهود لاستعادة النمو العالمي."